

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية

د. محمد سعد عميرة*

مقدمة

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ منتصف السبعينات أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أرجاء الدولة. وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، معدلات نمو عالية نسبيا لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية. كما وشهدت مختلف الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضا على الرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو من إمارة لأخرى نتيجة لاختلاف مواردها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن في ضوء هذه التطورات والإنجازات الاقتصادية الملحوظة على المستويين الكلي والجزئي، تثار عدة أسئلة هامة، في مقدمتها:

هل هناك خصائص محددة إيجابية أو سلبية، ساهمت في هذا التطور؟ وما هي مصادر هذا التطور؟ كيف تطور الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي؟ كيف تطورت التجارة الخارجية للدولة في ضوء خصائصها الاقتصادية؟ كيف تأثر سوق العمل في الدولة نتيجة للتطورات الاقتصادية المختلفة، وما أثر ذلك على عدد السكان؟ ما هي السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال المسيرة الاقتصادية؟ وأخيرا، ما هي تطلعات الاقتصاد الوطني في المستقبل؟

وعليه تأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من خلال ستة أجزاء تركز على الخصائص الرئيسة لاقتصاد الإمارات، الأداء الاقتصادي العام، التجارة الخارجية وميزان

* خبير اقتصادي، وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المدفوعات، القوى العاملة والسكان، السياسات الاقتصادية الكلية، والتطلعات الاقتصادية المستقبلية.

أولاً: الخصائص الاقتصادية الرئيسية

يمتاز اقتصاد الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية. ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: اتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي.

اختلافاً مع معظم اقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة. وبعبارة أخرى، فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الاستراتيجية العامة للاقتصاد الحر. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى التفوق الكبير لنظام الاقتصاد الحر مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى التي اتبعت في الدول الاشتراكية. وعلى الرغم من أن المفاضلة بين الأنظمة الاقتصادية لا تقع في مجال هذه الدراسة إلا أن الدليل على هذا التفوق يتضح من خلال ائبار الأنظمة الاشتراكية في روسيا وأوروبا الشرقية وتبينها لنظام الاقتصاد الحر بدلا من أنظمتها الاقتصادية السابقة.

ومماثلة لباقي الدول النفطية يمتاز اقتصاد الإمارات بالاعتماد الكبير على الريع النفطي حيث يشكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام، الجاري والإئمائي، المتزايد منذ منتصف السبعينات. فلا شك بأن الإيرادات النفطية قد مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإئمائية، الإنتاجية والخدمية، ومشاريع البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات، المستشفيات، المدارس ... الخ). هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري على الرواتب والأحور والمشتريات من السوق المحلي وتقديم الدعومات والتحويلات بدون مقابل في مختلف المجالات، وبالتالي تفعيل أنشطة القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو القطاعي والكلبي.

ولكن يجب الإشارة في هذا السياق بأن للاعتماد على النفط سلبيات تتمثل بأن النفط مورد ناضب وغير متجدد الأمر الذي يحتم إيجاد مصادر بديلة للدخل للاعتماد عليها مستقبلاً عند نفاذ

هذا المورد. وكذلك فإن إيرادات النفط تعتمد على الطلب في أسواق النفط العالمية وتقلبات الأسعار فيها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في تدفق هذه الإيرادات لينعكس ذلك سلبيًا على الإنفاق الحكومي الكلي وبالتالي تتأثر الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بشكل عام.

ويتميز اقتصاد الإمارات أيضا بالاعتماد الكبير على العمالة الوافدة لعدم توفر القوى العاملة المواطنة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية والخدمية، والتي هدفت ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تنفذها الدولة منذ إنشائها. وعلى الرغم من إيجابيات استخدام العمالة الوافدة المتأتية من خلال مساهمتها الفعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الذي تحقق خلال فترة وجيزة وخلقها سوقًا لتنشيط مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، فإن الاعتماد على هذه العمالة بمقد ذاته يعتبر مؤثرًا سلبيًا حيث أخذت تزداد بشكل ملحوظ إلى درجة أصبح الاستغناء عنها صعبًا جدًا من الناحية الاقتصادية لعدم توفر العمالة المواطنة البديلة عنها ولتنامي اعتماد الاقتصاد الوطني عليها.

كما وتمتاز الإمارات بصغر حجم سوقها المحلي الذي يمتلئه عدد السكان والبالغ حوالي ثلاثة ملايين نسمة، بما فيه السكان الوافدين، الأمر الذي يجد من مدى تطور قطاعها الاقتصادية. فإن اعتماد الاقتصاد الوطني على سوق محلية ضيقة لا يتيح توسيع المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل كبير حيث لا ينمو الطلب المحلي إلا في إطار هذا السوق. وللتغلب على هذه السلبية فلا مجال أمام الإنتاج الوطني إلا التوجه نحو التصدير للأسواق الخارجية لتوسيع نطاق سوقه المحدود.

وكذلك تمتاز الإمارات بموقعها الجغرافي الذي يمكنها من إيجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية والعربية والآسيوية المحيطة مما يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة وبتكلفة قليلة نسبيًا. وطبيعي أن ذلك يساعد في نمو الصادرات الوطنية، الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادية الكلية والقطاعية.

ثانياً: الأداء الاقتصادي العام

للتعرف على مدى ومصادر التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة في ضوء خصائصها الاقتصادية الرئيسية المذكورة أعلاه يجب تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته أو مصادره التي تعكس الأداء الكلي والقطاعي في الاقتصاد الوطني.

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النشاط الاقتصادي المحلي العام خلال فترة معينة، في العادة عام واحد، حيث يعكس القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية التي تشكل في مجملها هذا

النتائج. ويكون تطور القيمة المضافة القطاعية والكلية استجابة للطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا. وبعبارة أخرى فإن تتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور قطاعاته الاقتصادية من فترة لأخرى تعكس الأداء الاقتصادي العام والقطاعي للاقتصاد الوطني ومدى مساهمة كل قطاع في هذا الناتج.

ولاحتماب النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وفي قطاعاته، أي لاستبعاد تأثير ارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادي، تستخدم في العادة مخفضات تباين من قطاع لآخر لاختلاف الأسعار والأوزان الترجيحية بينها. ولكن حيث لا تتوفر هذه المخفضات في الدولة في الوقت الحاضر سيتم الاعتماد في الدراسة الحالية على النمو الإسمي للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الذي يعتمد على الأرقام المطلقة بالأسعار الجارية.

يلاحظ المتتبع لمسار التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ خمسة وعشرين عاما بأنها استطاعت أن تحقق إنجازات اقتصادية ضخمة. ويعكس ذلك البنية الاقتصادية القوية المتمثلة في ارتفاع المستوى المعيشي والدخل للمواطنين والمقيمين بشكل عام، البنية التحتية المتطورة من خدمات متقدمة في النقل البري والجوي والبحري والاتصالات وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك قطاع صناعي يتطور سريعا بالإضافة إلى قطاع تجاري حيوي يدعمه قطاع مصرفي متقدم.

وعلى الرغم من ذلك فإن المسيرة الإنمائية لم تحدث بنفس الوتيرة منذ منتصف السبعينات بل كان هناك في بعض الأحيان تراجع في الأداء الاقتصادي العام وفي القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير وتأثير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. ولقد كان للتغيرات في أسواق النفط العالمية أثر مباشر وفعال في الأداء الاقتصادي المحلي بسبب الاعتماد الكبير على إيرادات النفط. وتبعاً لذلك فقد شهد الاقتصاد الوطني مرحلتين متميزتين هما: مرحلة انتعاش أسعار النفط 1975-1984 ومرحلة انحسار أسعار النفط 1985 حتى الآن.

ففي مرحلة انتعاش أسعار النفط خلال الفترة 1975-1984 تنامت الإيرادات الكلية للدولة بشكل كبير الأمر الذي مكنها من زيادة الإنفاق الإنمائي والجاري على مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو عالية جدا في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يظهر في الجدول رقم (1).

وبالتالي فقد انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي العام حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 39.6 مليار درهم في عام 1975 إلى 101.9 مليار درهم في عام 1985 أي بمعدل نمو

سنوي مقداره 15.7% خلال هذه الفترة، وهي المرحلة التي تضمنت فترة تأسيس الدولة ومتطلباتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

والحقيقة أنه كان للنفط الأثر الكبير في هذا الأداء نتيجة لمساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت 66.5% في عام 1975 على الرغم من انخفاضها إلى حوالي 44% عام 1985. ولكن لا يمكننا إغفال تطور باقي القطاعات الاقتصادية غير النفطية أيضا التي كانت في ازدهار مستمر حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 13.2 مليار درهم في عام 1975 إلى 57.2 مليار درهم في عام 1985، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 33.1%. وكان التطور ملحوظا في قطاعات الكهرباء والماء، الصناعة التحويلية، الزراعة، البنوك والتمويل، الإنشاءات، العقارات، الخدمات الحكومية، والنقل.

ونتيجة لمعدلات النمو الملحوظة التي تحققت ارتفع الاستهلاك الكلي، العام والخاص، من 9.5 مليار درهم في عام 1975 إلى 47.8 مليار درهم في عام 1985، أي بمعدل نمو 40.1% سنويا، حيث شكل الإنفاق الخاص نسبة 59% من الاستهلاك الكلي. وبذلك يكون معدل استهلاك الفرد قد تطور من 17 ألف درهم في عام 1975 إلى 35 ألف درهم في عام 1985، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 10.5%. وكذلك تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (العام والخاص) من 12.0 مليار درهم إلى 24.4 مليار درهم في نفس الفترة، حيث شكل الاستثمار الخاص ما نسبته 69% من الاستثمار الكلي، الجدول رقم (2).

أما في مرحلة انحسار أسعار النفط خلال فترة 1985 حتى الآن، تشير المعلومات المتوفرة أن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت كانت أقل نسبيا من تلك التي تحققت خلال المرحلة السابقة. وكان ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات النفط بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، أزمة الخليج وآثارها، إضافة إلى الانتهاء من مشاريع البنية التحتية الأساسية والتي تطلبت استثمارات ضخمة في المرحلة الأولى مقارنة بالمشاريع الإنمائية ذات الاستثمار الأقل في المرحلة الثانية.

ويدل على هذه التطورات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 101.9 مليار درهم في عام 1985 ليصل إلى 241.9 مليار درهم في عام 2000، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 9.1%. وفي نفس الوقت تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 57.2 مليار درهم في عام 1985 إلى 160.0 مليار درهم في عام 2000، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 11.9%. إضافة لذلك فقد شهدت هذه الفترة تطورات هيكلية في الاقتصاد الوطني أهمها ما يلي:

1. تراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ لتتخفص من 43.8% عام 1985 إلى 33.9% في عام 2000 الأمر الذي يعكس تنامي مساهمة القطاعات غير النفطية نتيجة لتبني استراتيجية تنويع مصادر الدخل في محاولة لتقليل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أحادي للدخل.

2. شهدت جميع القطاعات الاقتصادية غير النفطية تطورا ملحوظا بالأرقام النسبية المطلقة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 56.2% في عام 1985 لتصل إلى 66.1% في عام 2000، كما يظهر من الجدول (1).

3. بقيت مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة تقريبا مقارنة مع تزايد مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، التجارة والخدمات الأخرى خلال فترة 1985-2000. غير أنه كان من المفروض أن تتنامى مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والكهرباء والماء بشكل أكبر تمشيا مع سياسة تنويع مصادر الدخل ليصبح القطاع الصناعي قطاعا رائدا في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يدل على عدم استطاعة السياسة الصناعية من تحقيق أهدافها كما يجب.

ولكن على الرغم من هذه التغيرات الهيكلية ما زال قطاع النفط المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية مما يدل على أن استراتيجية تنويع مصادر الدخل لم تتمكن حتى الآن من تغيير هذه الحقيقة الأمر الذي يتطلب استمرار وتكثيف الجهود في هذا الاتجاه.

وكذلك على الرغم من تباطؤ معدلات النمو في الفترة 1985-2000 مقارنة بالفترة 1975-1985 إلا أن الاستهلاك الكلي (العام والخاص) قد ارتفع من 47.8 مليار درهم في عام 1985 ليصل إلى 144.1 مليار درهم في عام 2000، أي بمعدل نمو 13.2% سنويا. وشكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 73% من الاستهلاك الكلي. وبذلك يكون معدل استهلاك الفرد قد تطور من 35 ألف درهم في عام 1985 ليصل إلى 46.4 ألف درهم في عام 2000، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 2.2% سنويا. كما وارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (العام والخاص) من 24.4 مليار درهم في عام 1985 إلى 57.3 مليار درهم في عام 2000 حيث شكل الاستثمار الخاص حوالي 43.4% من الاستثمار الكلي، الجدول رقم (2).

وفي هذا المجال تجدر الملاحظة بأن مساهمة مختلف الإمارات في الناتج المحلي الإجمالي للدولة تتفاوت من إمارة لأخرى نتيجة لتباين الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوفرة في كل منها. فتأتي أبوظبي في

المرتبة الأولى حيث تساهم بحوالي 60.3% من الناتج المحلي الإجمالي تليها دبي 24.8%، الشارقة 8.8%، رأس الخيمة 2.4%، عجمان 1.7%، الفجيرة 1.4%، وأم القيوين 0.6% (1).

ثالثاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يُعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة حيث يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية مع باقي دول العالم في التصدير والاستيراد. فعائدات التصدير هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة التي تؤمن القدرة الشرائية لاستيراد المتطلبات من الخدمات والسلع الإنمائية والاستهلاكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وفي ضوء الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد الوطني، فإن صادرات النفط تشكل معظم الصادرات السلعية في الدولة. وعلى الرغم من تزايد قيمة عائدات تصدير النفط من 26.8 مليار درهم في عام 1975 إلى 70.1 مليار درهم في عام 2000 فإن نسبة مساهمتها في عائدات التصدير الكلية كانت في انخفاض مستمر منذ منتصف السبعينات حيث انخفضت من 94% في عام 1975 إلى 63% في عام 1986 وإلى 44% في عام 2000 الجداول رقم (3). ويعود ذلك للتغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، فالتطورات الاقتصادية المحلية النابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الاقتصادية غير النفطية من تنمية صادراتها باستمرار حيث زادت نسبتها في الصادرات الكلية من 4% في عام 1986 لتصل إلى 20.7% في عام 2000. وكذلك أدت إلى زيادة أنشطة إعادة التصدير وبالتالي تطور مساهمتها في الصادرات السلعية من 6% في عام 1975 إلى 20% عام 1986 وإلى 29.5% في عام 2000، كما يظهر من الجدول رقم (3).

وعلى الرغم من هذه التطورات تبقى عائدات تصدير النفط هي المساهم الرئيسي في تغطية فاتورة المستوردات التي تتزايد باستمرار تبعاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة. فقد تمكنت صادرات النفط إضافة للصادرات غير النفطية وإعادة التصدير من تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري للدولة بلغ أعلى مستوى له في عام 2000 حيث وصل إلى 41.7 مليار درهم، وإن تفاوت هذا الفائض من سنة إلى أخرى بسبب التقلبات في أسعار النفط وبالتالي عدم استقرار حصيلة عائدات النفط، كما يظهر من الجدول رقم (3).

ولا شك بأن باقي بنود ميزان المدفوعات الذي يظهر معاملات الدولة مع العالم الخارجي من استيراد وتصدير سلع وخدمات، وتحويلات بدون مقابل وحركة رؤوس أموال، تتأثر بصورة

مباشرة بعائدات التصدير، وفي مقدمتها النفط، حيث تتم تغطية العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل من الفائض في الميزان التجاري.

ويظهر الجدول رقم (3) بأن ميزان الخدمات قد حقق فائضا في السنوات 1986، 1990، 1994، و2000. وعلى العكس من ذلك كان صافي التحويلات بدون مقابل، التي تشكل معظمها المساعدات والمنح، في عجز مستمر بلغ أعلى مدى له في عام 1990 حيث وصل إلى 18.9 مليار درهم نتيجة لأزمة الخليج ثم عاد للانخفاض إلى 16.3 مليار درهم في عام 2000. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي هو حصيلة الميزان التجاري وميزان الخدمات وصافي التحويلات بدون مقابل فائضا مستمرا منذ منتصف السبعينات بلغ أعلى قيمة له في عام 2000 ليصل إلى 33.7 مليار درهم نتيجة لزيادة عائدات النفط بصورة كبيرة.

أما فيما يتعلق بحساب رأس المال في ميزان المدفوعات والذي يعكس التحويلات الرأسمالية إلى خارج الدولة، والتي تتكون من القروض الرسمية والاستثمارات الرأسمالية في الخارج والمؤسسات الحكومية وصافي السهو والخطأ فيتضح بأنه كان في عجز مستمر. وبعبارة أخرى كان هناك خروج مستمر لرؤوس الأموال بلغ أعلى قيمة له في عام 2000 حيث وصل إلى 23.3 مليار درهم. وتغطي رؤوس الأموال المصدرة للخارج عادة من فائض الحساب الجاري. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضا مستمرا تفاوت من سنة لأخرى حيث بلغ أعلى قيمة له في عام 2000 ليصل إلى 10.4 مليار درهم وكانت أقل قيمة له في عام 1990 حيث انخفضت إلى 0.2 مليار درهم فقط نتيجة لارتفاع قيمة التحويلات بدون مقابل ورؤوس الأموال المصدرة للخارج، الجدول رقم (3).

وتجدر الإشارة في هذا السياق بأن استمرار الفائض في الحساب الجاري وبالتالي في الميزان الإجمالي في ميزان المدفوعات يتيح الاستمرار في تأمين احتياطي معقول من العملات الصعبة الأمر الذي يمكن المحافظة على قيمة وقوة الدرهم مقابل العملات الأجنبية وبالتالي تحقيق هدف السياسة النقدية في هذا المجال.

رابعا: القوى العاملة والسكان

بعد البحث في تطور الأداء الاقتصادي العام وقطاع التجارة الخارجية، يثار تساؤل مهم وهو: ما هي مصادر التطور الاقتصادي الذي تحقق حتى الآن في الدولة؟

من المعروف بأن عناصر الإنتاج الرئيسية هي الأرض، رأس المال، القوى العاملة، والإدارة والتكنولوجيا. ومع العلم بأن الأرض بثرواتها الطبيعية ورأس المال المتأتي من عائدات النفط عنصران متوفران في الإمارات غير أن هناك نقص واضح في القوى العاملة، الماهرة وغير الماهرة، والتكنولوجيا.

ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد السكان المواطنين وبالتالي قلة عدد القوى العاملة المواطنة الأمر الذي استدعى استقدام العمالة المطلوبة من الخارج لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية وللعمل في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية والخدمية، واستيراد التكنولوجيا اللازمة لاستكمال عناصر الإنتاج جميعها.

وعليه، فمع بداية المسيرة الإنمائية في أوائل السبعينات بدأ استيراد العمالة الأجنبية في مختلف التخصصات والمهارات اللازمة للعمل في المشاريع الاستثمارية وفي الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة. ولذلك تطور عدد القوى العاملة في الدولة من 294 ألفاً في عام 1975 إلى 684 ألفاً في عام 1985 ليصل إلى 1623 ألفاً في عام 2000. وكما تشير الدراسات والتقديرات المتوفرة بأن القوى العاملة المواطنة تمثل حوالي 10% فقط من مجمل القوى العاملة في الدولة (2).

وانطلاقاً من الأهمية القصوى لعنصر العمل في العملية الإنتاجية وبالتالي في الاقتصاد الوطني أخذت الدولة بالتركيز على الاستثمار في برامج التعليم والتدريب والتأهيل لزيادة أعداد المواطنين المؤهلين لدخول سوق العمل بمختلف التخصصات المطلوبة للاستعاضة عن العمالة الأجنبية وتشجيع عمل المرأة. ولذلك فقد تطورت مساهمة المرأة في القوى العاملة بالحكومة الاتحادية من حوالي 11% في عام 1990 إلى 46% في عام 1999 (3). وعلى الرغم من هذه الجهود والبرامج التي لازمت الخطط التنموية منذ السبعينات فإنها لم تتمكن من تحقيق كامل أهدافها حتى الآن الأمر الذي يستدعي تكثيفها وتوسعها في هذا الاتجاه.

وبخصوص التوزيع القطاعي للقوى العاملة في عام 2000 فقد استحوذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح على أكبر عدد من القوى العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث وصلت نسبة العاملين فيه 19.7% من المجموع الكلي. ويليه من حيث الأهمية النسبية قطاع التشييد والبناء 16.4%، الصناعات التحويلية 13.1%، الخدمات الحكومية 10.5%، والخدمات المنزلية 9.8% (4). ويعكس هذا التوزيع التطورات في الاقتصاد الوطني وفقاً لمعطيات الطلب والعرض في سوق العمل الذي يتمشى وتنامي الطلب المحلي على إنتاج قطاعات التجارة والبناء والخدمات العامة والصناعات التحويلية.

وكنتيحة حتمية لتزايد أعداد القوى العاملة الوافدة تنامي عدد السكان الكلي في الدولة من 558 ألف نسمة في عام 1975 إلى 1.382 ألف نسمة في عام 1985 وليفصل إلى 3.108 ألف نسمة في عام 2000 (5).

ولا شك بأن هذا النمو السكاني كان بالدرجة الأولى بسبب استفاد العمالة الوافدة وأفراد أسرهم بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان المواطنين. ومن الواضح بأن هناك تفاوت كبير بين عدد السكان المواطنين والوافدين بالدولة الأمر الذي يستدعي التصحيح وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. والحقيقة أنه رغم الجهود التي تبذل على مختلف المستويات في هذا الاتجاه ما زال هناك حاجة لمزيد من العمل والجهد لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تزايد أعداد القوى العاملة وبالتالي تنامي عدد السكان كان له أثر مباشر على تطور الإنفاق العام، الاتحادي والمحلي، بشقيه الجاري والإئتماني. فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام من حوالي 18.5 مليار درهم في عام 1978 إلى 37.6 مليار درهم في عام 1990 وليفصل إلى 83.6 مليار درهم في عام 2000 (6). ويعود ذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد السكان والإنفاق العام. فتزايد عدد السكان يؤدي إلى نمو الطلب المحلي على مختلف الخدمات من نقل واتصالات وصحة وتعليم... إلخ، مما يتطلب توسيعها وزيادة الاستثمار فيها من خلال رفع عدد العاملين، وزيادة المشتريات من السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى تطور إجمالي الإنفاق العام. ولا شك بأن هذا يضيف عاملاً آخر مؤيداً للدعوة لتصحيح الخلل في التركيبة السكانية.

خامساً: السياسات الاقتصادية الكلية

وبناء على ما سبق، يتبادر إلى الذهن تساؤل هو: ما هي السياسات الاقتصادية التي اتبعت لتحقيق تلك الإنجازات؟

تنطلق السياسة الاقتصادية العامة للدولة من مبدأ تحقيق الرفاه المعيشي للمواطن من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية المتاحة. ولذلك تنفذ استراتيجية إئتمانية اقتصادية واجتماعية شاملة، وتتم مراجعتها وتحديثها تمشياً مع المستجدات الاقتصادية المحلية والإقليمية الدولية ووفقاً للمصلحة الاقتصادية العامة للدولة.

وتتضمن السياسة الاقتصادية الكلية، الهادفة بالدرجة الأولى لتحقيق معدلات نمو عالية على المستويين الكلي والجزئي، مجموعة من السياسات العامة القطاعية، في مقدمتها، كما ذكر سابقاً، تبني سياسة الاقتصاد الحر وسياسة تنويع مصادر الدخل.

وإضافة لذلك يطبق عدد من السياسات العامة أهمها: السياسات المالية، النقدية، التجارية، الاستثمارية والخصخصة.

أ) السياسة المالية

تتبع أهمية السياسة المالية من تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما يخدم الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة الاقتصادية من خلال الإنفاق العام، الجاري والإئتماني، والإيرادات العامة للدولة.

وتحاول السياسة المالية في العادة أن توازن بين الإيرادات والنفقات العامة حتى لا تعاني الموازنة العامة من عجز مالي يتناقض مع سياستها الاقتصادية الأخرى. فمن ناحية تحاول زيادة الإيرادات العامة للدولة لتمكين من تغطية المتطلبات المالية المتزايدة، ومن ناحية أخرى تتجه نحو تقليص النفقات العامة بحيث لا يعيق ذلك المسيرة الإئتمانية بشكل عام.

وباستعراض بيانات الموازنة العامة للدولة يتضح بأن فترة انتعاش أسعار النفط 1975-1984 قد شهدت فائضا ماليا سنويا حيث زادت الإيرادات عن النفقات العامة للدولة، بينما عانت فترة انحسار أسعار النفط من عام 1985 حتى الآن من عجز مالي متنام سنويا نتيجة لزيادة النفقات وتقلب الإيرادات العامة. وكما هو معروف ما زالت تشكل عائدات النفط معظم الإيرادات العامة للدولة على الرغم من الجهود الرامية لزيادة الإيرادات غير النفطية المتحصلة من الرسوم والجمارك وبعض الضرائب الأخرى.

وكذلك على الرغم من الجهود الحثيثة لترشيد الإنفاق العام، الجاري والإئتماني، ما زالت النفقات في نمو مستمر نتيجة لتزايد الأعباء المالية للدولة والمتمثلة في تنامي الإنفاق على مختلف المشاريع وعلى الرواتب والأجور والمشتريات من السلع والخدمات والمساعدات والدعومات لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلا من أسلوب التنمية الشاملة وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.

وتشير المعلومات المتوفرة بأن العجز المالي قد تراجع من 30.0 مليار درهم عام 1999 إلى 6.8 مليار درهم عام 2000 على الرغم من تنامي النفقات العامة، كما ذكر سابقا. وكان ذلك لتزايد الإيرادات العامة من 47.6 مليار درهم إلى 76.7 مليار درهم بسبب تسارع إيرادات

النفط والغاز بشكل ملحوظ من 28.0 مليار درهم إلى 56.2 مليار درهم في نفس السنوات (7) نتيجة لارتفاع أسعار النفط والطلب في الأسواق العالمية في عام 2000، كما ذكر سابقاً.

ويظهر من ذلك بأن السبب الرئيسي لهذا العجز هو تزايد النفقات العامة إضافة للاعتماد على إيرادات النفط التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن الدعوة هنا للاستمرار في ترشيد الإنفاق العام وفي نفس الوقت تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الإنتاجية التي تتيح زيادة الإيرادات العامة غير النفطية.

ب) السياسة النقدية والائتمانية

تتبنى الدولة سياسة نقدية وائتمانية متحررة تتلاءم مع النظام الاقتصادي الحر المتبع ومع أهداف السياسة الاقتصادية العامة. وتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على قوة ومعدل صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية وذلك باتباع سياسة ائتمانية تسعى إلى تلبية الطلب المحلي على الائتمان والعملات الصعبة وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.

كما وتهدف السياسة النقدية إلى تنظيم القطاع المصرفي لرفع كفاءة أدائه من خلال الأنظمة والقوانين المحددة لنسبة الاحتياطي وأسعار الفائدة ونسبة الائتمان. ولذلك فقد تمكنت من إيجاد قطاع مصرفي متطور وكفوء جدا يحافظ على التوازن الاقتصادي في الأسواق الوطنية من خلال تنظيم السيولة المحلية، ويتمشى مع النظام المصرفي الدولي المتقدم.

ج) السياسة التجارية

تتبنى الإمارات سياسة تجارية حرة هي من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي الحر المتبع منذ إنشاء الدولة. وتهدف هذه السياسة إلى تحرير التجارة الخارجية للدولة بحيث لا تفرض أية قيود كمية أو فنية على المستوردات، بينما تفرض رسوم جمركية منخفضة جدا عليها لا تتعدى في مجملها نسبة 4% في الوقت الحاضر. وكذلك لا تفرض أية قيود فنية أو كمية أو جمركية على الصادرات الوطنية غير النفطية بل تحاول تنميتها من خلال سياسة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.

وفي ضوء التوجه العالمي لفتح الأسواق الدولية وإلغاء القيود الكمية والفنية والجمركية على التبادل التجاري بين الدول بهدف تحرير التجارة العالمية، فقد انضمت الدولة لمنظمة التجارة العالمية

(الجات سابقا) في شهر مارس 1996 لتكون دولة فاعلة في النظام العالمي الجديد. ووفقا لمتطلبات العضوية في المنظمة قدمت الدولة جداول تتضمن الالتزامات والامتيازات الجمركية التي استمنحها في مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية. ويجدر التنويه في هذا السياق بأن الدراسات والتقارير التي أعدت عن الآثار الاقتصادية لانضمام الدولة للمنظمة تشير إلى تفوق الآثار الإيجابية على الآثار السلبية في مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة لذلك.

د) السياسة الاستثمارية

تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة الهادفة لتنويع مصادر الدخل وقاعدة الإنتاج، تتبنى الدولة سياسة استثمارية تشجع استثمارات القطاع الخاص وتعزز مبادراته الإنمائية، وتشجع كذلك الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين. ومثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف الإمارات وما تقدمه من مزايا للمستثمرين فيها. ولكن تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه لا توجد استراتيجية استثمارية واضحة المعالم فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية.

وإضافة لذلك فقد نفذت السياسة الاستثمارية برنامج المبادلة الاقتصادية (الأوفست) في الدولة والذي يعد مشروعا رائدا يهدف إلى المساعدة في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي وفي تدريب وتأهيل المواطنين.

وكذلك فقد تم إنشاء سوق للأوراق المالية في الدولة وفقا لقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع رقم (4) لسنة 2000 لتنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية متنوعة من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك. هذا مع العلم بأنه قد تم افتتاح سوق دبي للأوراق المالية في شهر مارس 2000 تلاه افتتاح سوق أبوظبي للأوراق المالية في شهر نوفمبر 2000 وتم ربط السوقين إلكترونيا في شهر أغسطس 2001.

وتمشيا مع التطورات الإلكترونية والتكنولوجية في العالم تركز السياسة الاستثمارية في الإمارات حاليا على تطوير تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومثال على ذلك البدء في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في عام 2000 وإنشاء مدينة الإنترنت والعمل على تطوير التجارة الإلكترونية وجذب عدد من كبار شركات تكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت وأوراكل وأبل ماكتوش لانتخاذ دبي كمقر لعملياتها في الشرق الأوسط.

هـ) سياسة الخصخصة

انطلاقاً من مبدأ أهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتعزيز دوره الاقتصادي بشكل عام، أخذت الدولة في تخصيص بعض المشاريع التنموية التي تمتلكها ببيعها للمواطنين في القطاع الخاص.

ولا شك بأن سياسة الخصخصة تسهل توظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلا من توجيهها إلى الخارج من خلال إتاحة الفرصة أمام صغار المستثمرين المواطنين للاستثمار في المشروعات الصناعية والخدمية في الدولة الأمر الذي يزيد من مشاركتهم في عملية التنمية.

ويجري تخصيص المشاريع على مراحل تختلف مدتها من مشروع لآخر وفقا لمميزاتها الاقتصادية، حيث تم حتى الآن تخصيص عدد من المشاريع الصناعية الناجحة التابعة للمؤسسة العامة للصناعة، كما وجرى تخصيص قطاع الماء والكهرباء في إمارة أبوظبي وهناك خطط لتخصيص هذا القطاع في الإمارات الشمالية في المستقبل القريب. ومن أجل تحقيق الأهداف العامة لسياسة الخصخصة تحاول الدولة تقليل مساهمتها في المشاريع الإنمائية الكبيرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها مثل شركة أبوظبي لبناء السفن وشركة الخزنة للتأمين وشركة أعمار العقارية.

سادسا: التطلعات الاقتصادية المستقبلية

في ضوء ما سبق يثار تساؤل هام وهو: ما هي الأهداف الاقتصادية المستقبلية للدولة، وما هي المتطلبات من السياسات الاقتصادية التي يجب توفرها لتحقيق هذه الأهداف؟

تلخيص الأهداف الاقتصادية المستقبلية للدولة بما يلي:

1. تحقيق معدلات نمو مستدامة وأعلى من السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. تعزيز وتعميق عملية تنويع قاعدة الإنتاج الوطني في الاقتصاد بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة.
3. التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية والتعليم التقني الحديث.

4. منح القطاع الخاص دورا اقتصاديا أكبر.
5. تنمية القدرات المهنية للقوى العاملة المواطنة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل لرفع إنتاجيتها ولاستخدامها بصورة مثلى.
6. إنشاء بيئة غنية من المعلومات والبحث العلمي لتشجيع المعرفة العلمية والمهارات الفنية.
7. تشجيع التميز في العطاء الإداري والصناعي والمبادرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والحد من العقلية الريعية القائمة على الربح السريع والنظرة الفردية الضيقة.
8. تشجيع الشراكة الاقتصادية بين إمارات الدولة وبين رجال الأعمال فيها.

ولتحقيق هذه الأهداف هناك حاجة لتطبيق ما يلي من الإجراءات (8):

1. وضع استراتيجية اقتصادية طويلة المدى مبنية على الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للدولة وبحيث تحدد الأهداف الكلية والقطاعية بشكل واضح، وترتكز على تنمية القدرات العلمية والفنية للمواطنين من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل.
2. تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة في التعليم والاتصالات والتجارة والقطاع الحكومي بشكل عام.
3. تطوير الإدارة الاقتصادية الوطنية لإلغاء الازدواجية في مهام المؤسسات ورفع مستوى الإنتاجية وتبني أنظمة إدارية مرنة وحديثة تتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية.
4. تنمية الوعي الصناعي لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الإنتاجية والخدمية وخفض تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.
5. تبني سياسة جديدة للهجرة تعتمد على مبدأ "انتقاء العمالة الوافدة" بحيث تعطى الأولوية للعمالة الوافدة ذات المهارات الفنية المتقدمة لتساعد في رفع المستوى الفني للعمالة المواطنة وتسهل عملية استبدال العمالة الوافدة بالمواطنين المؤهلين في المدى الطويل وبالتالي سيساهم ذلك في محاولات التغلب على مشكلة الخلل في التركيبة السكانية.

6. تبني برنامج لتنمية روح التنظيم والمبادرة في الأعمال الحرة من خلال التركيز على إنشاء شركات الاستثمار المشترك وخلق الحوافز لدعم الأنشطة في مجال الإبداع في الأعمال الخاصة.
7. وضع استراتيجية جديدة واضحة المعالم لجذب الاستثمارات الأجنبية تركز على مبدأ استخدام تكنولوجيا متقدمة وخلق فرص عمل لتوظيف وتدريب المواطنين على المهارات الفنية العالمية في تقنيات الإنتاج وفن الإدارة وصنع القرار.
8. دعم وتشجيع أنشطة البحث العلمي على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية لتطوير أساليب الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وتكييفها وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة بالدولة.
9. إطلاق طاقات القطاع الخاص من خلال دعمه وتعزيز دوره التنموي بشكل أكبر.
10. تشجيع إقامة مشاريع مشتركة بين إمارات الدولة وبين رجال الأعمال فيها من خلال وضع السياسات الكفيلة بذلك كجزء من الرؤية الاقتصادية المستقبلية للدولة.

الهوامش

1. وزارة التخطيط: التقرير السنوي 2000 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة) الجداول الملحق.
2. وزارة التخطيط: التقرير الاقتصادي 1995 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة) صفحة 15.
3. المصدر السابق، صفحة 15.
- وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية 2000 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة)
4. وزارة التخطيط: التقرير الاقتصادي السنوي 2000 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة) جدول رقم (9).

5. المصدر السابق، جدول رقم (1).
6. المصرف المركزي: تقارير سنوية مختلفة (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة).
وزارة التخطيط: التقرير الاقتصادي السنوي 2001 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة).
7. وزارة التخطيط: التقرير الاقتصادي السنوي 2001 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة) جدول رقم (12).
8. وزارة الاقتصاد والتجارة: التوجهات الاقتصادية المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير 1996، دراسة غير منشورة، (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة) صفحات 12-15.

جدول رقم (1)

النتائج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج ومكوناته في دولة الإمارات العربية المتحدة
في الأعوام 1975، 1985، 1990، 1993، 2000

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

معدل النمو السنوي	2000		1993		1990		1985		1975		القطاع	
	00-85	85-75	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة		
25.7	33.7	2.9	7017	2.4	3156	1.6	2056	1.4	1440	0.8	329	الزراعة والأسماك
5.5	6.9	33.9	8197 3	35.8	4734 1	46.1	5763 2	43.8	4470 7	66.5	2636 4	النفط
8.0	21.5	0.3	682	0.3	389	0.2	307	0.3	309	0.2	98	المناجم والمحاجر
14.1	240. 0	11.9	2884 6	8.4	1114 0	7.7	9701	9.1	9255	0.9	369	الصناعات التحويلية
7.7	92.5	1.9	4627	2.1	2769	2.0	2461	2.1	2143	0.5	209	الكهرباء والغاز والماء
6.3	10.6	7.1	1724 7	9.2	1220 0	7.8	9687	8.9	8882	10.9	4308	التشييد والبناء
14.2	16.8	11.3	2729 4	11.9	1573 3	9.0	1123 7	8.5	8715	8.2	3248	التجارة والمطاعم والفنادق
18.8	23.6	6.7	1615 3	6.0	7923	5.0	6211	4.1	4224	3.6	1255	النقل والتخزين والاتصالات
11.9	72.2	5.9	1436 3	5.0	6627	4.1	5126	5.1	5154	1.6	627	البنوك والتمويل والتأمين
17.3	22.5	7.7	1861 8	7.4	9740	5.5	6864	5.1	5176	4.0	1592	العقارات

اقتصاد دولة الإمارات: الإنجازات والتطلعات المستقبلية

8.3	70.6	10.2	2463 7	11.8	1558 8	10.3	1296 8	10.8	1100 1	3.4	1364	الخدمات الحكومية
11.3	37.6	2.3	5441	1.6	2157	2.4	2966	2.0	2009	1.1	422	الخدمات الشخصية والمزلية الأخرى
25.8	8.6	2.1-	- 5010	1.8-	- 2412	1.6-	- 1950	1.0-	- 1025	1.3-	550-	ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة
9.1	15.7	100. 0	24188 8	100. 0	13235 1	100. 0	12526 6	100	10199 0	100. 0	3963 5	النتائج المحلي الإجمالي
11.9	33.1	66.1	15991 5	64.2	8501 0	53.9	6763 4	56.2	5728 3	33.5	1327 1	النتائج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصدر: وزارة التخطيط: الحسابات القومية 1975-1984، التطورات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1985-1990، الحسابات القومية 1988-1993، التقرير الاقتصادي السنوي 2001 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة).

جدول رقم (2)
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج
حسب أقسام الإنفاق الرئيسية 1975، 1985، 2000

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

معدل النمو السنوي (%)		2000	1985	1975	أقسام الإنفاق
00-85	85-75				
13.2	40.1	14413 6	47871	9476	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
6.5	49.9	38720	19554	3261	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
18.1	35.5	10541 6	28317	6215	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
9.0	10.2	57370	24458	12059	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
30.9	-	2680	475	-	الزيادة في المخزون السلعي
13.5	9.7	17418 5	57672	29183	الصادرات من السلع والخدمات
22.4	17.5	16555 6	31060	11258	ناقصا الواردات من السلع والخدمات
4.3-	137.0	927-	2574	175	صافي الضرائب على المنتجات
9.1	15.7	241888	101990	39635	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط: الحسابات القومية 1975-1984، التطورات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1985-1990، التقرير الاقتصادي السنوي 2001 (أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة).

جدول رقم (3)
البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات
لدولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام
1975، 1986، 1990، 1994، 2000

(مليار درهم)

البنود	1975	1986	1990	1994	2000
أ- الحساب الجاري (1+2+3)	11.3	8.7	20.0	11.1	33.7
1- الميزان التجاري	18.0	12.9	37.0	17.2	41.7
1-1. الصادرات السلعية	28.6	36.5	79.5	100.5	159.0
- النفط	26.8	23.0	54.5	41.8	70.1
- الغاز	-	4.5	4.5	5.1	9.1
- صادرات أخرى	-	1.6	7.7	18.5	32.9
- إعادة تصدير	1.8	7.4	12.8	35.1	46.9
1-2. المستوردات	10.6-	23.6-	42.5-	83.3-	-
2- ميزان الخدمات	6.7-	2.0	1.9	6.2	8.3
3- صافي التحويلات بدون مقابل	-	6.2-	18.9-	12.3-	16.3-
ب- حساب رأس المال	5.5-	1.1-	19.8-	8.8-	23.3-
الميزان الإجمالي (أ+ب)	5.8	7.6	0.2	2.3	10.4

المصدر: المصرف المركزي: أعداد مختلفة من النشرة الاقتصادية والتقارير السنوية (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).